

المحكمة الأمريكية العليا تؤيد قرار منع دخول المسلمين 3 ما تحتاج إلى معرفته

أيدت المحكمة الأمريكية العليا اليوم بأغلبية خمسة أصوات مقابل أربعة قرار ترامب بحظر دخول رعايا بعض الدول الإسلامية إلى أمريكا. لقد أصبح من المهم الآن أن تعرف حقوقك أكثر من أي وقت آخر. فمنذ الرابع من ديسمبر 2017، أصبح قرار منع دخول المسلمين إلى أمريكا سارياً على جنسيات الدول التالية: إيران وليبيا وكوريا الشمالية والصومال وسوريا وفنزويلا واليمن. يواجه مواطنو هذه الدول صعوبات جمة في طلبات الحصول على التأشيرة إما للشم مع عائلاتهم أو للدراسة في الولايات المتحدة أو للحصول على علاج طبي عاجل أو للسباحة.

نغطي في هذا التقرير الوضع الحالي لحظر دخول المسلمين، ومن الذي يتأثر بذلك الحظر، وكذلك المعلومات الخاصة بما يسمى بالإعفاء من الحظر. نود أن نلفت انتباهك إلى أن هذه المعلومات قابلة للتغيير بتغيير التحديات القانونية المختلفة. سنقوم بإخطارك في حالة حدوث تغييرات.

التوقيت

سحبت المحكمة العليا بتطبيق قرار حظر دخول المسلمين 3 في 4 ديسمبر 2017. في 26 يونيو 2018، أصدرت المحكمة العليا قراراً يسمح باستمرار سريان هذا القرار.

من المتضرر؟

رعايا سبعة بلدان - إيران وليبيا وكوريا الشمالية والصومال وسوريا وفنزويلا واليمن.

ينطبق القرار فقط على الأفراد الذين هم (1) خارج الولايات المتحدة في تاريخ سريان القرار، (2) والذين لم تكن لديهم تأشيرة صالحة في ذلك التاريخ، و(3) الذين لم يحصلوا على إعفاء من الحظر (بأني ذكره لاحقاً).

لا يسري قانون حظر دخول المسلمين على:

- المقيمين بشكل قانوني داخل الولايات المتحدة (حاملو البطاقة الخضراء).
- الأشخاص المقبولين أو الحاصلين على حق العودة إلى الولايات المتحدة في تاريخ سريان الحظر الجديد أو بعده.
- الأشخاص الذين يحملون وثيقة بخلاف التأشيرة والتي تسمح لهم بالسفر إلى الولايات المتحدة، على أن تكون هذه الوثيقة صادرة في تاريخ سريان الحظر الجديد أو بعده.
- المواطنين مزدوجي الجنسية ممن يحملون جواز سفر دولة لا تأتي ضمن الدول السبع المحددة.
- الأشخاص الذين تم منحهم حق اللجوء من قبل الولايات المتحدة.
- اللاجئين الذين حصلوا بالفعل على حق الإقامة في الولايات المتحدة.
- الأفراد الذين حصلوا على منع الترحيل أو حق العودة أو الحماية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب.

على عكس القرارات السابقة، لا يسمح هذا القرار باستثناء "الم الشمل" (أي الروابط العائلية الوثيقة مثل الوالدين أو الزوجة أو الطفل أو الأخت أو الأخ أو الخطيب (الخطيبة) إلخ).

تفصيل خاصة بالدول المتأثرة بالحظر

- **إيران**
 - يتم تعليق جميع تأشيرات المهاجرين وغير المواطنين الإيرانيين باستثناء أولئك الذين يحملون تأشيرات F أو J أو M.
 - من المرجح أن يخضع أولئك الذين يحملون تأشيرات F أو J أو M لفحص مشدد.
- **ليبيا**
 - جميع تأشيرات العمل للمهاجرين وغير المهاجرين (B-1)، تأشيرات السياحة (B-2)، تأشيرات العمل/السياحة (B-2/1) متوقفة للمواطنين الليبيين.
- **الصومال**
 - يتم تعليق جميع تأشيرات الهجرة للمواطنين الصوماليين.
 - يُسمح بالتأشيرات لغير المهاجرين شريطة أن يخضع صاحبها لفحص مشدد.
- **سوريا**
 - يتم تعليق جميع تأشيرات المهاجرين وغير المهاجرين للمواطنين السوريين.
- **اليمن**
 - جميع تأشيرات العمل للمهاجرين وغير المهاجرين (B-1)، تأشيرات السياحة (B-2)، تأشيرات العمل/السياحة (B-2/1) متوقفة للمواطنين اليمنيين.
- **كوريا الشمالية**
 - يتم تعليق جميع تأشيرات المهاجرين وغير المهاجرين لمواطني كوريا الشمالية.
- **فنزويلا**
 - يتم تعليق إصدار تأشيرات لمسؤولي الوكالات الحكومية الفنزويلية وأفراد أسرهم المباشرين المتورطين في بيع جوازات سفر وتأشيرات فنزويلية، وتشمل التأشيرات المُعلّقة تأشيرات رجال الأعمال (B-1)، والسائحين (B-2)، والأعمال / السياحة (B-2 / B-1). كما يخضع مواطنو فنزويلا الذين يحملون تأشيرات إلى فحص مشدد.
 - لا ينطبق هذا القرار على الفنزويليين المسافرين بتأشيرات دبلوماسية.

الأشخاص الذين يسعون للحصول على استثناء من قرار حظر المسلمين 3

"الإعفاء" هو إذن للحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة على الرغم من عدم كونك مؤهلاً للحصول على تأشيرة بموجب قانون الحظر. ينص قانون حظر دخول المسلمين 3 على أن بإمكان الأفراد ممنوعين التقدم بطلب إعفاء من الحظر والذي من شأنه أن يسمح لهم بإصدار تأشيرة حال تمكنهم من إثبات:

- 1) أن منع الدخول سيسبب لهم مشاكل مضيئة، و
- 2) لن يشكل دخولهم إلى الولايات المتحدة تهديداً للأمن القومي أو للأمن العام، و
- 3) سيصب دخولهم في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة.

ينص القانون على أن القنصل أو مسؤول الجمارك وحماية الحدود يتمتع بسلطة منح الإعفاء حسب كل حالة. كما يسرد القانون العديد من الحالات التي قد يتم فيها منح الإعفاء (مثل الحاجة إلى رعاية طبية عاجلة، أو لم الشمل مع أفراد العائلة المباشرين في الولايات المتحدة، أو العلاقات التجارية وغيرها).

ولكن لسوء الحظ، فإن عملية الإعفاء غير واضحة البتة ويتم تطبيقها بشكل غير متكافئ. لقد قدمت الحكومة القليل من التوجيه بشأن عملية الإعفاء. فيما يلي بعض التوجهات التي رأيناها:

- لا توجد إجراءات رسمية للتقدم بطلب الإعفاء. لا يوجد نموذج متاح على الإنترنت لتعبئته. قد يتم قبول أو رفض أي مستندات تقدمها للقنصلية لإثبات أحقية حصولك على إعفاء.

• قامت العديد من القنصليات بإخطار الأفراد إما:

○ (1) برفض طلب الإعفاء معللة ذلك بأن التأشيرة قد تم رفضها بموجب المادة رقم 212(f) من قانون الهجرة والجنسية:

- لا يوجد في هذه الحالة استئناف على القرار. يتقدم العديد من الأفراد بطلبات إعفاء، ولكن يظل من غير الواضح ما إذا كان سيتم قبولها أم لا.

○ (2) تنتظر القنصلية في طلب الإعفاء:

- في هذه الحالة، قد تسأل القنصلية أو قد لا تسأل عن المعايير المذكورة أعلاه في المقابلة، وقد تقبل القنصلية أو قد لا تقبل خطاباً مكتوباً يوضح سبب استيفائك للمعايير المذكورة أعلاه إما أثناء المقابلة أو إذا حاولت إرسالها عبر البريد الإلكتروني أو البريد العادي. قد تقوم القنصلية بإحالة طلبك إلى واشنطن أو قد لا تقوم بذلك. إذا كنت بصدد إجراء مقابلة في القنصلية، فنرجو منك السعي في طلب استشارة قانونية حول عملية الإعفاء.

اعتباراً من 15 مايو 2018، تم تأكيد منح 655 حالة إعفاء منذ دخول الحظر حيز التنفيذ. في الوقت الراهن، لا يتضح كيف سيتم معالجة هذه الحالات وما هي الخطوة التالية لحين إصدار الحكومة المزيد من الإرشادات. قد تتغير المعلومات بشأن الإعفاءات بسرعة كبيرة، لذا يتعين عليك طلب المساعدة القانونية (والحذر من عمليات الاحتيال)، ونرجو منك أيضاً التحقق من ذلك مراراً وتكراراً.

كيف تحصل على مساعدة قانونية

توفر كلتا مؤسساتنا معلومات وخدمات قانونية مجانية. يمكنك الاتصال بمؤسساتنا إذا:

- كنت أنت أو أي شخص تعرفه قد تأثر بقانون الحظر وتريد الحصول على مشورة أو مساعدة قانونية مجانية.
- أو إذا رغبت منظمك في طلب شرح توضيحي "للتعريف بحقوقك".